الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الامم المتحدة
جنيف

Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève

OHCHR REGISTRY
28 OCT 2014
Recipients HRC.

الرقم: ٢٠١٤/ ٤٥
التاريخ: ٢٠ /١٠/ ٢٠١٤

يهدى الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف أطيب تحياته إلى سكرتارية اللجنة الإستشارية لمجلس حقوق الإنسان.

بالإشارة إلى الإستبيان المرسل من سكرتارية اللجنة الإستشارية لمجلس حقوق الإنسان حول الأثر السلبي للتدابير القسرية الإنفرادية على التمتع بحقوق الإنسان وتعزيز المسائلة، وقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/١٤ والمتضمن طلب آراء الدول وباقي الأطراف حول تلك المسألة وتقديم تقرير إلى المجلس بهذا الشأن في دورته القادمة (٢٨).

يود الوفد الإفادة بأن دولة الكويت يهمها التأكيد على النقاط الآتية:

١- انضمت دولة الكويت إلى العديد، من الصكوك الدولية والإقليمية والعربية، ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان وتعزيز حرياته الأساسية وهذا ما يؤكد حرصها الدائم على إنتهاج سبل تعزيز المبادئ الحقوقية الإنسانية على شتى أطرها، تلك التي تتعلق بالمواطنين أو المقيمين على حد سواء.

٢- يتأسس حرص الحكومة الكويتية بهذا الشأن، على ما ضمنه الدستور في أحكامه، من مبادئ حقوقية إنسانية لا حصر لها، تكفل بشكل فعال، حماية الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية داخل مجتمع الدولة الكويتية، ومن ثم لم يعد هناك مجالاً لإتخاذ إجراءات أو تشريعات قسرية، تتنافى مع هذه الحقوق والحريات.

٣- كما تعمل دولة الكويت دوماً، على رفاهية مواطنيها ومقيميها للوصول إلى أفضل المستويات المعيشية لهم، غذائياً، وصحياً، وإجتماعياً.

٤- كما وأنه توجد العديد من الأجهزة والإدارات الرقابية، التي تتولى رعاية الحقوق الإنسانية، والوقاية من إنتهاكها، نظير ما قد يحدث من تجاوزات قسرية ضد المواطنين أو المقيمين، ومن بين هذه الإدارات – على سبيل المثال لا الحصر – الإدارة العامة للرقابة والتفتيش بوزارة الداخلية، حيث تختص بالقيام بعدد من المهام، منها تنظيم إجراءات تلقي شكاوى الجمهور ضد أي من العاملين بوزارة الداخلية والتحقيق فيها للتأكد من صحتها، خاصة تلك التي تتعلق بمجال حقوق الإنسان.

٥- وعلى ما سبق، فإنه يمكن القول إجمالاً بإنتفاء وجود تدابير قسرية داخل دولة الكويت، ضد الحقوق أو الحريات الإنسانية، ومن ثم ليس هناك من التدابير القسرية، ما يتعدى نطاق الحدود الإقليمية لدولة الكويت، بل العكس، فإن لدولة الكويت مساهماتها المالية والإقتصادية والإنمائية، الموجهة خارجياً للبلدان والهيئات والمنظمات الأخرى، والتي تهدف إلى تعزيز أواصر التعاون الدولي، وإنماء مظاهر المشاركة الدولية في شتى مناحي ومجالات التنمية، وذلك من خلال ما تقدمه من مساهمات مادية وإقتصادية وتجارية، سواء كان ذلك للدول النامية أو للمنظمات الإنمائية والإقتصادية الدولية والإقليمية، رغبة من حكومة دولة الكويت في تعزيز التكافل الإقتصادي والمالي دولياً وإقليمياً، ولمساعدة الدول النامية في تجاوز أزماتها الإقتصادية، ولعل السوابق الإقتصادية والتنموية لدولة

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة
جنيف

Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève

الكويت تشير إلى حرص وسعي دولة الكويت على القيام بهذا الدور الإنمائي والتكافلي بشكل مجرد وموضوعي.

وإذا ما نظرنا إلى خطة دولة الكويت الإنمائية (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤)، نجدها قد تضمنت في أهدافها ... السعي نحو رفع معدلات النمو الإقتصادي بما يحقق زيادة دخل الفرد ورفع نصيبه من الدخل الحقيقي، والعمل على إستقرار المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى ما توفره دولة الكويت من إمتيازات صحية وعلاجية وتعليمية وإجتماعية وإقتصادية لكافة مواطنيها، حرصاً منها على رفاهة شعبها دون ثمة إجراءات قسرية أو أحادية الجانب.

كما أنه من الراسخ حقوقياً، حرص دولة الكويت – بإعتبارها دولة قانون – على مناهضة كافة صور وأوجه التدابير القسرية والتفضيلية.

ينتهز الوفد الدائم لدولة الكويت هذه المناسبة ليعرب إلى سكرتارية اللجنة الإستشارية لمجلس حقوق الإنسان حول الأثر السلبي للتدابير القسرية الإنفرادية عن فائق امتنانه وتقديره.

س س/رش